الفساد وانعكاساته الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر

Corruption and Its Economic Implications, A Case Study of Algeria

لطروش سميرة*

جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة2، الجزائر

Samira.latreche@univ-constantine2.dz

- تاريخ الإرسال: 2024/10/29 - تاريخ القبول: 2025/03/21 - تاريخ النشر: 2025/07/29

الملخص: تهدف هذه لدراسة لمحاولة توضيح الانعكاسات الاقتصادية للفساد على المجتمعات، من أجل ذلك اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، وقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن للفساد آثار واضحة على عدة مؤشرات اقتصادية. كما اتضح أن الجزائر عرفت مستوى مرتفع من الفساد خلال الفترة 2003–2023 حيث حاز مؤشر مدركات الفساد على 3.6 نقطة من أصل 100. كما أن 40% من الجزائريين مقتنعين بضرورة دفع رشوة للحصول على خدمات تعليم أفضل و34 % يدفعون رشوة للحصول على خدمات صحية أفضل، و88 % من الجزائريين يقرون بأنه لا يمكن الحصول على وظيفة دون واسطة. و84% من الجزائريين يقرون بانتشار الفساد في مؤسسات الدولة.

الكلمات المفتاحية: الفساد؛ الاثار الاقتصادية؛ مؤشر مدركات الفساد؛ الجزائر؛ الشفافية الدولية.

Abstract: This study aims to clarify the economic repercussions of corruption on societies. To achieve this, we adopted a descriptive and analytical approach. The findings indicate that corruption has clear effects on several economic indicators. Additionally, it was found that Algeria experienced high levels of corruption during the period from 2003 to 2023, with a Corruption Perceptions Index score of 3.6 out of 100. Furthermore, 40% of Algerians believe it is necessary to pay bribes to obtain better educational services, while 34% pay bribes for improved healthcare services. About 88% of Algerians acknowledge that it is impossible to get a job without connections, and 84% admit that corruption is prevalent in state institutions.

Keywords: Corruption; Economic Impacts; Corruption Perceptions Index; Algeria; Transparency International.

* المؤلف المرسل: لطرش سميرة

مقدمة:

ان ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية، وهي ليست بالحديثة وانما قديمة قدم المجتمعات، وقد ساهمت التطورات المتصاعدة للمجتمعات على مختلف الاصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية بشكل خاص والعولمة بشكل عام في تطوره وزيادة شموليته وانتشاره بين مختلف الدول، حيث لا يوجد بلد يخلو من هذه الظاهرة .ويعتبر الفساد من أهم العوائق التي تعرقل مسار التنمية ويحد من فعالية السياسات والخطط التنموية في الدول النامية والمتطورة على حد السواء، ويكون تأثيره متفاوتا من بلد لأخر حسب متانة القاعدة الاقتصادية والسياسية والقانونية للدولة.

ولقد أثار هذا الموضوع اهتمام الكثير من المختصين لدراسة ومتابعة هذه الظاهرة التي تستنزف خيرات الدول، وفي هذا الإطار تبادر الى ذهننا التساؤل التالي:

ماهي الانعكاسات الاقتصادية للفساد؟

منهج الدراسة :

للإحاطة بهذه الاشكالية سوف نعتمد المنهج الوصفي التحليلي من خلال توصيف ظاهرة الفساد بتعريفها وتوضيح مظاهرها وأنواعها، ومن ثم تحليل آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد، مقسمين بذلك هذا البحث الى محورين أساسيين حيث يتناول المحور الاول: ماهية الفساد من خلال التعريف بالفساد، مظاهر الفساد وأنواعه. أما المحور الثاني: فقد خصص لدراسة آثار الفساد من خلال التعرض الى الانعكاسات الاقتصادية للفساد، وتحليل وضعية الفساد في الجزائر.

فرضيات الدراسة:

ومن أجل تحليل ومتابعة ظاهرة الدراسة اعتمدنا جملة من الفرضيات:

- يعد الفساد من أكبر معيقات التنمية.
- يرتبط الفساد بصورة أساسية بالدول الغنية بالموارد الطبيعية.
- وجود ارادة سياسية واضحة يحد من ظاهرة الفساد.
- تعرف الجزائر مستويات مرتفعة من الفساد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة محاولة الى القاء الضوء على ظاهرة الفساد خاصة في ظل تزايد الاهتمام بهذه الظاهرة اذ أصبح الفساد أمر يقلق العديد من الحكومات، لذلك كان علينا كأكاديميين البحث في هذه الظاهرة ومحاولة دراسة آثارها ومتابعتها لما لها من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد ومن ثم محاولة حصرها والحد من آثارها.

1- ماهية الفساد:

سنخصص هذا المحور لتوضيح مفهوم الفساد من خلال التعريف به، دراسة مظاهره وأهم انواعه.

1.1- تعريف الفساد:

رغم اختلاف التعريفات التي قدمها مختلف المفكرين والمختصين للفساد، إلا أنها تتمحور كلها حول فكرة أساسية واحدة، وهو ما يظهر من خلال ما يلي:

يعرفه البنك الدولي: الفساد هو في الأساس استغلال الفرد لوظيفته العامة لتحقيق مصالحه الشخصية بدلاً من خدمة المصلحة العامة.[1]

عرف الفساد عند الفقه العربي بأنه: استغلال الوظيفة العامة والموارد العامة لتحقيق مصالح شخصية أو جماعية بطرق تتعارض مع القوانين والأنظمة المعمول بها، سواء كان هذا الاستغلال ناتجًا عن دوافع شخصية للموظف نفسه أو نتيجة للضغوط التي يمارسها الأفراد من خارج الجهاز الحكومي، وبغض النظر عن كون هذا السلوك يحدث بشكل فردي أو جماعي.[2]

يعرف كذلك: الفساد في الاقتصاد هو عندما يتصرف أشخاص بشكل غير نزيه لكسب المال بطرق غير قانونية، مثل طلب الرشاوى أو سرقة الأموال. يمكن أن يجعل هذا من الصعب التنافس بشكل عادل في السوق بالنسبة للشركات ويثني المستثمرين عن وضع أموالهم في الاقتصاد[3]

[1] Valts, K , corruption:définition, causes et conséquences, Tunis, 2014 , Récupéré sur https://rm.coe.int/16806efbe3 le 18/10/2024

[2] يحي غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، تم الاسترداد من هيئة النزاهة الاتحادية: www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc/ 15.02.2020

[3] La corruption en économie : un examen approfondi (PDF), https://cours-gestion.com/definition-la-corruption-causes-effets/, 18/10/2024

أما التشريع الجزائري فقد عرف الفساد من خلال تحديد الجرائم أي تعدادها في ظل القانون رقم: 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والذي جاء افراغا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المصادق عليها، تفعيلا لآليات المكافحة في إطار التعاون الدولي، وذلك ما جاءت به المادة (02) الفقرة (01)[4]

انطلاقا من كل ذلك يمكن القول أن الفساد يتجسد من خلال تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، باستغلال المنصب أو المركز أو الوظيفة من خلال القيام بأعمال و سلوكيات غير مقبولة شرعا وقانونا.

يظهر الفساد بشكل ملحوظ في عدة مناطق، خاصة تلك التي تتعلق بالموارد الطبيعية مثل النفط والتعدين. تُعتبر الأرباح الضخمة الناتجة عن استخراج هذه الموارد دافعًا قويًا للرغبة في دفع الرشاوى أو حتى السعي للسيطرة على الدولة. يحدث هذا عندما تتأثر السياسات العامة والقوانين بممارسات فاسدة تضمن السيطرة على الثروات الطبيعية للبلد. وبشكل عام، تميل الدول الغنية بالموارد الطبيعية إلى مواجهة معدلات أعلى من الفساد، وذلك بسبب ضعف مؤسساتها وسوء إدارة المساءلة المتعلقة باستخدام ثرواتها.[5]

2.1- مظاهر الفساد:

يظهر الفساد في الواقع من خلال عدة أشكال يمكن أن نذكر منها:

1.2.1- الرشوة:

هي قيام موظف بالاتجار في مهامه الوظيفية من خلال التفاهم مع شخص يحتاج إلى خدمة معينة، حيث يوافق على قبول فوائد أو هدايا من الطرف الآخر مقابل أداء عمل معين أو الامتناع عن تنفيذ واجب يدخل ضمن اختصاصه[6]

وتشير العبارة إلى حصول الشخص على منفعة، غالبًا ما تكون مالية، والتي تمثل أيضًا كل نفع يتم الحصول عليه مسبقًا مقابل تنفيذ أو تمرير أعمال تتعارض مع القوانين أو المعايير المهنية. كما تشمل هذه المنفعة أي فائدة يحصل عليها الموظف نتيجة لتنفيذ عمل غير قانوني لصالح الشخص الذي يقدم الرشوة،

[4] معمر بن علي، عبد المالك الدح، جرائم الفساد في قانون رقم: 06-01 والاليات المعتمدة لمجابهتها في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد الأول، 2020، ص 312

[5] البنك الدولي، تكلفة الفساد. تم الاسترداد من International Monetary Fund:https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2019/09/pdf/mauro.pd/ 22.06.2020

[6] سعاد شاكر بعيوي، جريمة الرشوة، محاضرات في قانون العقوبات. تم الاسترداد من ResearchGate:https://www.researchgate.net/publication/337832679_jrymt_alrshwt/ 22.06.2020

أو حتى الامتناع عن أداء عمل بهدف إلحاق الضرر بطرف معين، حيث يقوم المستفيد من عدم تنفيذ هذا العمل بدفع رشوة[7]

وتعرف وتجرم الرشوة في التشريع الجزائري وفقا للمادة 25 في الباب الرابع من القانون رقم 06-01 كما يلي: يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج:

1 -كل من وعد موظفا عموميا بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء كان ذلك لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر لكي يقوم بأداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل من واجباته،

2- كل موظف عمومي طلب أو قبل، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة، سواء لنفسه أو لصالح شخص آخر أو كيان آخر، لأداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل من واجباته.[8]

2.2.1- النصب والاحتيال :

النصب والاحتيال يتمثل في قيام المحتال بالحصول على ممتلكات أو خدمات أو أموال عن طريق الخداع (مثل الأساليب الاحتيالية...)[9]. وحسب المادة 372 من قانون العقوبات الجزائري:"يُعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 500 إلى 20,000 دينار جزائري كل من توصل، إلى الاستيلاء على أموال أو سندات أو عقود أو أوراق أو ممتلكات الغير، بأية وسيلة احتيالية، أو استغل ضعف أو حاجة أو سذاجة شخص بهدف تحقيق مكاسب غير مشروعة."[10]

3.2.1- التزوير:

تشهد هذه الظاهرة انتشارًا واسعًا، حيث يُستخدم فيها تقليد التوقيعات والأختام الرسمية أو الحكومية عن طريق الطباعة لإنشاء الشهادات، وذلك بالاعتماد على تقنيات تكنولوجية حديثة[11]. وتنص المادة 216 من قانون العقوبات الجزائري على الآتي: التزوير هو تغيير الحقيقة في وثيقة رسمية أو تجارية أو إدارية

---

[7] محمد بن عزوز، الفساد الاقتصادي والاداري، أثاره واليات مكافحته- حالة الجزائر-. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد7، العدد1 ، 2016 ، ص 203

[8] قانون رقم 06-01 ، مؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،، المعدل والمتمم.

[9] République francaise, Escroquerie, https://www.service-public.fr/particuliers/vosdroits/F1520, 19/10/2024

[10] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 372 من قانون العقوبات الجزائري، التي تُجرّم أفعال النصب والاحتيال، الواردة في الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966.

[11] بن عزوز محمد، الفساد الاقتصادي والاداري، أثاره واليات مكافحته- حالة الجزائر-. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد7، العدد1، 2016، ص 203

بطريقة تؤدي إلى الإضرار بالغير، سواء كان ذلك بالتعديل أو التغيير في البيانات أو التوقيعات أو الأختام أو التواريخ. يعاقب مرتكب التزوير بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات، وبغرامة من 10,000 إلى 50,000 دينار جزائري."[12]

4.2.1- التسيب الإداري:

تتفشى ظاهرة انعدام الشعور بالمسؤولية والتسيب، مما يؤدي إلى إهمال تام للعمل وعرقلته، وغير ذلك من المشكلات المرتبطة.[13]

5.2.1- غسيل الأموال:

غسيل الأموال هو عملية إخفاء مصدر الأموال المكتسبة بطرق غير قانونية وإدخالها في أنشطة قانونية. هذه الأموال الناتجة عن أنشطة غير قانونية (تُعرف أيضًا بـ "الأموال القذرة") تأتي على سبيل المثال من أنشطة إجرامية، أو تهريب، أو احتيال ضريبي، أو فساد. تُعاد استثمارها في مجالات مثل التجارة، أو البناء العقاري، أو المؤسسات التي تقدم خدمات القمار. يمثل غسيل الأموال مبالغ ضخمة ويعتمد على تخطيط مالي معقد.[14]

تبذل الجزائر جهودًا حثيثة لمكافحة جريمة غسل الأموال من خلال تطوير الأطر القانونية والمؤسساتية. في هذا السياق، أصدرت الجزائر القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، والذي يحدد التدابير الوقائية والعقوبات المرتبطة بهذه الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الجزائر خلية معالجة الاستعلام المالي **(CTRF)** كهيئة مستقلة مسؤولة عن جمع وتحليل المعلومات المالية المشتبه في ارتباطها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. تعمل هذه الخلية بالتنسيق مع الجهات القضائية والأمنية لتعزيز فعالية مكافحة هذه الجرائم.

على الصعيد الدولي، انضمت الجزائر إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**(MENAFATF)** ، مما يعكس التزامها بالمعايير الدولية في هذا المجال. وقد أظهر تقرير التقييم

[12] قانون العقوبات الجزائري، الأمر رقم 66-156، المادة 216، الجريدة الرسمية، العدد 49، سنة 1966

[13] بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص 203.

[14] france, b. d. ,La lutte contre le blanchiment des capitaux et le financement du terrorisme. Récupéré sur A B C ,l'ECO EN BREF: https://abc-economie.banque-france.fr/sites/default/files/medias/documents/eco_en_bref_lcb-ft.pdf/20.10.2024

المتبادل لعام 2023 الصادر عن المجموعة أن الجزائر حققت تقدمًا ملحوظًا في تنفيذ توصيات مكافحة غسل الأموال، مع الإشارة إلى بعض المجالات التي تتطلب تعزيزًا إضافيًا.[15]

6.2.1- الوساطة:

تُعد الوساطة من أكثر أشكال الفساد شيوعًا في الدول النامية، حيث تُعتبر سلوكًا غير قانوني وغير أخلاقي يتمثل في استغلال شخص يتمتع بالسلطة لتحقيق مصالح خاصة. تظهر هذه الظاهرة في المجتمعات التي تتوفر فيها مجموعة من العوامل والظروف، مثل:

- غموض الأنظمة والقوانين المتعلقة بالمنظمات العامة والخاصة.

- ارتفاع مستوى الثقة التي يوليها المواطنون للجهات التي يتعاملون معها، حيث يلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين هذه الثقة واللجوء إلى الوساطة.

- عدم تحقيق العدالة والمساواة في تقديم الخدمات لجميع المواطنين.

- انتشار فكرة أن هناك استثناءات لكل قاعدة، بما في ذلك الوساطة.[16]

7.2.1- الاختلاس:

تُعاقَب جريمة الاختلاس وفقًا للمادة 119 من قانون العقوبات. تُعرّف هذه المادة الاختلاس بانه تصرف الموظف العمومي في أموال أو ممتلكات عامة وُضعت تحت تصرفه بسبب وظيفته، ويُعاقَب على ذلك بالسجن من 5 إلى 10 سنوات وغرامة تتراوح بين 500,000 دج و1,000,000 دج. إذا كانت قيمة الأموال أو الممتلكات المختلسة تفوق 1,000,000 دج، تُشدَّد العقوبة لتصبح السجن من 10 إلى 20 سنة وغرامة تتراوح بين 1,000,000 دج و2,000,000 دج. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للمحكمة أن تحكم على الجاني بالحرمان من الحقوق المدنية والسياسية لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات[17].

تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري قام بنقل بعض الجرائم المتعلقة بالفساد، بما في ذلك الاختلاس، من قانون العقوبات إلى قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06-01. وبالتالي، فإن جريمة الاختلاس

---

[15] مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، تقرير التقييم المتبادل لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، 2023، صفحة 10-12، تم الاسترداد من :58: 22 a 5/01/2025 https://www.fatf-gafi.org/

[16] ابتهال محمد رضا داود. الفساد الاداري وآثاره السياسية والاقتصادية، مع اشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد. مجلة دراسات دولية، العدد 48، 2011، ص 80.

[17] قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم، الصادر بالأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 نوفمبر 1966.

تُنظَّم أيضًا بموجب هذا القانون، الذي يهدف إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص.

2- آثار الفساد:

ان الفساد يندرج ضمن الاعمال أو السلوكيات المخفية والتي لا تظهر علانية وصراحة، وبالتالي ليس من السهل قياسها، غير أن هذا لا يمنع من وجود بعض المنظمات التي اختصت في متابعة وقياس الفساد باستخدام مجموعة من المؤشرات التي يتم اعداداها من خلال استطلاع الرأي يقوم بإعدادها مجموعة من الخبراء. ويعتبر مؤشر مدركات الفساد من بين المؤشرات الاكثر استخداما في قياس الفساد في منطقة معينة، وهو مؤشر تعده منظمة الشفافية الدولية. حيث يرتكز مؤشر مدركات الفساد على بيانات مرتبطة بسلوكيات الفساد كالرشوة، اختلاس المال العام، استغلال السلطة لمصالح شخصية والمحسوبية في الخدمة المدنية.

1.2- الانعكاسات الاقتصادية للفساد:

يؤثر الفساد على الاقتصاد سلبا من خلال جملة من العناصر يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1.2. تخفيض معدلات الاستثمار:

أكدت Mina BALIAMOUNE-LUTZ و Léonce NDIKUMANA في دراستهما هذا الأمر، حيث أظهر تحليلهما الإحصائي العلاقة الواضحة بين الاستثمار والنمو في عينة تشمل 33 دولة أفريقية. وتُظهر البيانات أن الاستثمار يلعب دورًا أساسيًا في تحفيز النمو. علاوة على ذلك، يشير التحليل إلى الأثر السلبي للفساد على الاستثمار المحلي، مما يوضح أن الاستثمار هو إحدى الوسائل التي يتأثر من خلالها النمو بالفساد.[18]

2.1.2. التحيز الحضري والفقر:

الفساد يؤثر بشكل كبير على طريقة إنفاق الأموال العامة، حيث تميل الحكومات الفاسدة إلى تقليل الإنفاق على مجالات مثل التعليم والصحة. وقد أظهر التحليل التجريبي أن الدول التي تحسن ترتيبها في مؤشر الفساد من 6 إلى 8 تشهد زيادة في إنفاقها على التعليم بنسبة 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي.[19]

[18] BALIAMOUNE-LUTZ, M., & NDIKUMANA, L,Corruption et croissance dans les pays africains :le canal de l'investissement. Récupéré sur CEA: https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Knowledge/Conference_2007_16-part-III-4.pdf/ 15.10.2024

[19]Bayoudh, M. Déterminants macroéconomiques de la corruption, Université de Montréal,2006, p13

ففي الغالب يكون سكان الريف أقل دخلا من سكان المدينة، أضف الى ذلك تركز المشاريع التنموية يكون في المدينة على حساب الريف، هذا التحيز من شأنه أن يزيد من الفجوة بين الافراد، كما يزيد من معاناة الفقراء.

3.1.2. ارتفاع تكلفة المعاملات:

يُعتبر الفساد أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعاملات بشكل مباشر. فإذا افترضنا أن الرشوة تشكل 10% من تكلفة الصفقة، فلن يتحمل البائع الجزء الأكبر منها بل سيعكسه في السعر الذي يقدمه. في بعض الأحيان، يمكن أن تدفع الرشوة البائع إلى رفع السعر بشكل أكبر من قيمة الرشوة نفسها. وعندما تتعلق المعاملة بسلع أو خدمات مستوردة، فإن ارتفاع تكلفة الواردات يزيد من كمية العملة الأجنبية التي يحتاجها البائع لإتمام الصفقة، مما يجعل هذه العملة نادرة في العديد من الدول النامية.[20]

4.1.2. انخفاض القدرة التنافسية:

أكد تقرير صادر عن IMD International في أبريل 2001 على وجود رابط بين الفساد والقدرة التنافسية للاقتصاد. يوضح التقرير أن الفساد، بالتعاون مع عوامل أخرى، يقلل من قدرة الدولة على بناء وتعزيز قدرتها التنافسية. كما تشير الدراسة إلى أن الفساد له تكاليف، حيث يُعتبر العجز عن المنافسة من بين هذه التكاليف.[21]

5.1.2. تركيز الثروة:

يمكن تقدير تكلفة الفساد من خلال كيفية تركيز الثروة في أيدي فئة معينة تجيد استغلال الأنشطة التي تفتقر إلى الشفافية. على النقيض من ذلك، تسهم الشفافية في السوق في إقامة توزيع عادل للثروة، وتخلق نظامًا يعزز من التعاون الجماعي بدلاً من الاعتماد على النفوذ الفردي.[22]

6.1.2. التأثير على المجتمع:

يمكن أن يؤدي الفساد المنتشر إلى تدمير الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد السليم، وذلك من خلال إضعاف القيم الاجتماعية وتدمير القوانين المدنية. فعندما يمتنع الأثرياء عن دفع الضرائب، يفقد النظام شرعيته تمامًا. وعندما تُمنح المكافآت للغش، وعندما تبدو قواعد اللعبة غير متساوية بالنسبة للأثرياء، فإن

---

[20] محمد فاضل الياسري، هل للفساد تكلفة. تم الاسترداد من مجلة الفرات: https://www.fcdrs.com/mag/issue-5.html/ 2024.10.20

[21] محمد فاضل الياسري. هل للفساد تكلفة؟ تم الاسترداد من POLITICS.DZ: https://www.politics-dz.com/%d9%87%d9%84-%d9%84%d9%84%d9%81%d8%b3%d8%a7%d8%af-%d8%aa%d9%83%d9%84%d9%81%d8%a9%d8%9f/ 2024.10.20

[22] محمد فاضل الياسري، مرجع سبق ذكره

الثقة تتآكل، مما يؤدي إلى الشك وضعف التماسك الاجتماعي. وفي أسوأ السيناريوهات، يمكن أن ينجم عن ذلك اندلاع صراعات أهلية.[23]

7.1.2. أثر الفساد على سوق الصرف:

تؤدي الممارسات الفاسدة في سوق الصرف الأجنبي تؤدي إلى تقسيم هذا السوق إلى قسمين:

✓ سوق رسمي يعتمد على السعر الرسمي للصرف الأجنبي، ويتميز بنقص في العملة الأجنبية مقارنة بالطلب المتزايد.

✓ سوق غير رسمي يتعامل بأسعار صرف غير رسمية تفوق الأسعار الرسمية، ويشهد نشاطًا مكثفًا في شراء العملات الأجنبية المتاحة. يتم توجيه هذه الأموال إما لتمويل أنشطة غير مبرمجة أو لأنشطة محظورة أو غير مرغوب فيها من قبل المجتمع. على سبيل المثال، قد يُستخدم النقد الأجنبي المجمع من السوق الرسمي لتمويل تجارة المخدرات أو شراء السلع المهربة أو الكماليات المستوردة. هذا الوضع يؤدي في النهاية إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات واستمراره، مما قد يعوق قدرة الدولة على سداد ديونها ويجبرها على الاقتراض من الخارج، مما يدخلها في دائرة لا تنتهي من القروض، وهو ما يترتب عليه آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد.[24]

8.1.2. أثر الفساد على سوق الاوراق المالية وصناديق الاستثمار:

في بعض الأحيان، يلجأ أصحاب الشركات إلى التلاعب في الحسابات بهدف تقليل الوعاء الضريبي ليبدو أقل مما هو في الواقع، وذلك للتهرب من دفع الضرائب المستحقة.

أما فيما يتعلق بصناديق الاستثمار، فإنها تقوم بتعيين خبراء ماليين ذوي خبرة لتقييم جدارة الأوراق المالية بالنيابة عن المستثمرين. حيث يتم جمع الأموال منهم واستثمارها في أوراق مالية تحقق عوائد معينة وبمخاطر منخفضة، بهدف تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

لكن في الواقع، غالباً ما يحدث تواطؤ بين القائمين على الصندوق ومديري بعض الشركات، حيث يتم الترويج لأوراق مالية معينة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار أسهم هذه الشركات في السوق المالية. هذا

[23]Lagarde, C, Les dégâts de la corruption. Récupéré sur Fonds Monétaire international: https://www.imf.org/external/french/np/blog/2017/120817f.htm/ 10.10.2024

[24]عادل عمر، مركز مقديشو للدراسات والأبحاث، الاثار الاقتصادية الكلية للفساد، تم الاسترداد من https://mogadishucenter.com/2018/12/%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9-//%D9%84%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF 2024.10.10

يدفع الجمهور إلى شراء تلك الأسهم بأسعار مرتفعة، في حين يحقق الصندوق مكاسب رأسمالية، وتحصل الشركات المستفيدة على مبالغ ضخمة من بيع أسهمها. وبعد ذلك، تنخفض أسعار هذه الأسهم، ويتعرض العديد من المستثمرين الصغار لخسائر كبيرة، وكذلك تنخفض قيمة أسهم صناديق الاستثمار نفسها. هذا السيناريو تكرر في العديد من البلدان النامية.[25]

الخاتمة: أدخل هنا خلاصة المقال دوما بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور)؛ بحيث توضح فيها الاستنتاجات الرئيسية والتي تجيب عن الإشكالية المطروحة في المقدمة.

2.2. قراءة تحليلية لوضعية الفساد في الجزائر:

سنخصص هذا المحور لمحاولة تتبع ظاهرة الفساد في الجزائر وذلك من خلال دراسة ترتيب الجزائر في مدركات الفساد، كذلك تقييم مدى انتشار دفع الرشوة بين الجزائريين، بالإضافة الى تقييم الاداء الحكومي، الحصول على وظيفة عن طريق الواسطة، الى جانب دراسة نسبة انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، وأكثر القطاعات فسادا.

1.2.2. مؤشر مدركات الفساد:

منذ العام 1995 ومنظمة الشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصارًا (CPI) يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد بأنه إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من أجل المصلحة الشخصية

ويتولى المؤشر تصنيف 180 بلدا وإقليما وفقا لمدركات انتشار الفساد في قطاعها العام استنادا إلى آراء الخبراء والمسؤولين في مجال الاعمال، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الاكثر فسادا في حين تمثل النقطة 100 البلدان أكثر نزاهة.[26]

---

[25] عاشور كتوش، وحاج قويدر قورين، الفساد الإداري والمالي في القطاع المالي والمصرفي الجزائري وأساليب مكافحته. تم الاسترداد من Manifestations scientifiques - UNIVERSITE KASDI MERBAH OUARGLA: http://manifest.univ ouargla.dz/archives/facult%C3%A9-des-sciences-economiques,-des-sciences-commerciales-et-des-sciences-de-gestion-fsescsg/201-%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A/ 12/06/2020

[26] ويكيبيديا. (27 06, 2020). مؤشر مدركات الفساد. تم الاسترداد من ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D9%85%D8%AF%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF/ 27/06/2020

الجدول رقم (1): ترتيب الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد

السنة	الرتبة /180	الرصيد /100	التغير	مؤشر الفساد
2003	88	26	–	2.6
2004	97	27	1+	2.7
2005	97	28	1+	2.8
2006	84	31	3+	3.1
2007	99	30	1−	3
2008	92	32	2+	3.2
2009	111	28	4−	2.8
2010	105	29	1+	2.9
2011	112	29	0	2.9
2012	89	34	5+	3.4
2013	89	36	2+	3.6
2014	89	36	0	3.6
2015	89	36	0	3.6
2016	108	34	2−	3.4
2017	115	33	1−	3.3
2018	105	35	2+	3.5
2019	106	35	0	3.5
2020	104	36	1+	3.6
2021	117	33	3−	3.3
2022	116	33	0	3.3
2023	104	36	3+	3.6

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على https://www.transparency.org/en/countries/algeria

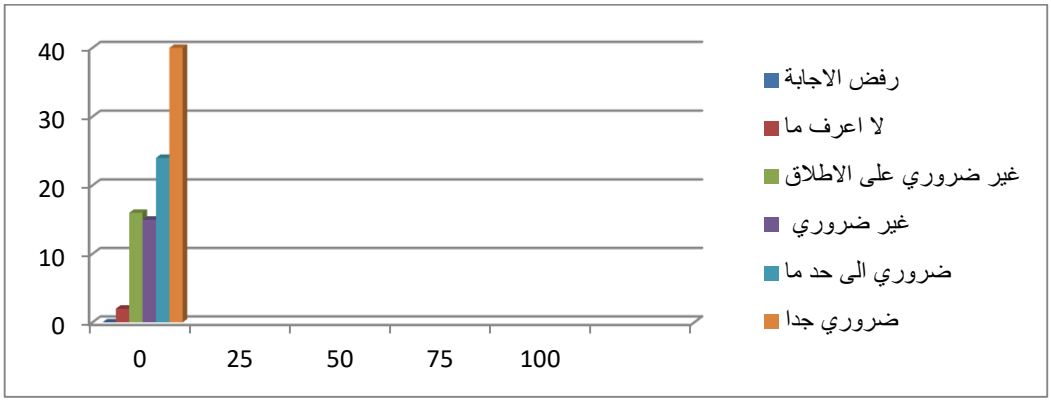
حسب الجدول رقم (1) نلاحظ أنه طيلة فترة الدراسة من سنة 2003 حتى سنة 2023، كانت أفضل مرتبة احتلتها الجزائر هي 117 سنة 2021، ضمن مؤشر يضم 180 دولة، حيث حاز مؤشر الفساد على 3.6 نقطة كأعلى نقطة طيلة فترة الدراسة، أي 36 نقطة من 100 نقطة. بينما كانت أدنى رتبة احتلتها الجزائر هي المرتبة 84 سنة 2006، في المقابل كان أصغر رصيد للدولة يقدر ب 26 نقطة حيث حاز

مؤشر فساد على 2.6 نقطة أي 26 نقطة مقابل 100 نقطة. ما يعكس الترتيب المتدني للجزائر، وهو ما يعني أن الجزائر من بين الدول التي تعرف مستوى مرتفع من الفساد، كما تصنف في مراكز متأخرة في مكافحة الفساد والرشوة. اذ لم تتجاوز 36 نقطة على الرغم من حراك 22 فيفري 2019، وبالرغم كذلك من اجراء انتخابات رئاسية وتعيين رئيس جديد، ومحاكمة السياسيين الفاسدين وتعديل الدستور. ما يعني أن أمام الجزائر طريق طويل من أجل التخلص من الفساد وأثاره على الاقتصاد والفرد.

2.2.2. الرشوة:

لتقييم مدى انتشار دفع الرشاوي من طرف المواطن الجزائري للحصول على الخدمات العمومية أو لقضاء مصلحة معينة تم طرح أسئلة على المواطنين، وهذا في إطار استطلاع للرأي العام ذات مستوى عال من الدقة يقوم بها البارومتر العربي وكانت الاجابة كما هي موضحة في الشكل رقم (1).

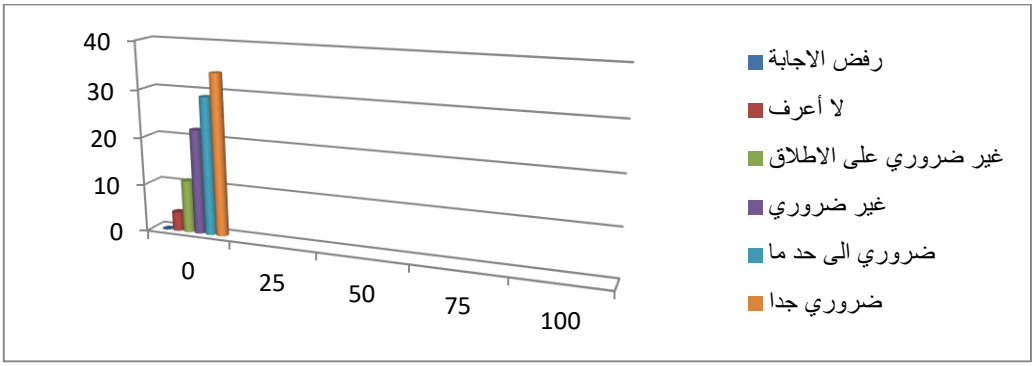
الشكل رقم (1): نسبة الافراد الذين يعتقدون بضرورة دفع رشوة للحصول على خدمات تعليم أفضل



المصدر: https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/Algeria_Report_Arabic_Public-Opinion_2019-1.pdf

حيث يتضح من الشكل أعلاه أن 40 % من الافراد يرون أنه من الضروري جدا دفع رشاوي من أجل الحصول على خدمات تعليم أفضل، وتنتشر هذه القناعة بين الفئة الشبانية التي يقل عمرها عن 30 سنة أكثر بكثير من الفئة العمرية الأكبر كما نجد هذه القناعة سائدة عند سكان الريف أكثر من سكان المدينة. وهو ما يعكس انتشار الفساد في الجزائر من خلال واحدة من أهم مظاهره وهي الرشوة.

الشكل رقم (2): نسبة المواطنين الذين يعتقدون بضرورة دفع رشوة للحصول على خدمات صحية أفضل



المصدر: https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/Algeria_Report_Arabic_Public-Opinion_2019-1.pdf

وفقا للشكل رقم (2) يعتقد 34% من الجزائريين أنه من الضروري جدا دفع رشاوي للحصول على خدمات رعاية صحية أفضل، حيث أن الفئة الشبابية التي يتراوح عمرها بين 18 و29 سنة أكثر اقتناعا بهذه الفكرة من غيرها من الفئات الاكبر عمرا وحسب تقرير البارومتر العربي فان سكان الساحل الاوسط حول العاصمة يقبلون أكثر على القول بأن الرشاوي مطلوبة لتحصيل رعاية صحية أفضل، مقارنة بسكان المناطق الأخرى.

3.2.2 الأداء الحكومي:

من أجل تقييم أداء الحكومة فيما يتعلق بمجموعة من العناصر تم طرح مجموعة من الاسئلة تخص رأي المواطن الجزائري في أداء الحكومة فيما يتعلق بخفض الاسعار وتوفير فرص العمل، تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء وتوفير الاستقرار، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم(2)

الجدول رقم (2): نسبة المواطنين الجزائريين الراضين على أداء الحكومة حتى 2019

أداء الحكومة	خفض الاسعار	توفير فرص العمل	تقليل الفجوة بين الفقراء والاغنياء	توفير الاستقرار
النسبة %	10	10	11	53

المصدر: https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/Algeria_Report_Arabic_Public-Opinion_2019-1.pdf

حيث يبدو أن المواطن الجزائري غير راضي على أداء الحكومة خاصة فيما يتعلق بتخفيض الاسعار وتوفير فرص العمل حيث لم تتجاوز نسبة الراضين على هذين العاملين 10%، نفس الامر بالنسبة لتقليل الفجوة بين الفقراء والاغنياء حيث أن 11% من الجزائريين راضين على هذه الوضعية. في المقابل نجد أن 53% من الجزائريين راضين على توفير الاستقرار.

على أن مدركات الاداء الحكومي الخاصة بتوفير الامن كانت أكثر ايجابية بكثير اذ أن أكثر من النصف (53%) يقولون أن الحكومة تحسن توفير الامن. الا أن هذا المستوى يمثل انحدارا بواقع 14 نقطة مئوية مقارنة بعام 2016. وتتباين المدركات كثيرا بحسب المنطقة. فنحو ثلاثة ارباع (72بالمئة) من سكان المناطق المحيطة بالعاصمة يقولون أن الحكومة تحسن توفير الامن في تلك المنطقة مقارنة ب (56 بالمئة) من سكان شمال غرب الجزائر و (38 بالمئة) من سكان الشمال الشرقي.

كما كانت الآراء حول جودة الخدمات الاساسية سلبية نسبيا بدورها. فنحو الثلث يقولون أنهم راضون عن النظام التعليمي (36بالمئة) والرعاية الصحية (31 بالمئة). ويلاحظ أن جودة الخدمات تبدو أعلى في نظر سكان منطقة العاصمة والمناطق المحيطة مقارنة بمناطق الجزائر الاخرى. اذ أن من يعيشون في المنطقة الساحلية الوسطى هم الاكثر اقبالا على تصنيف خدمات التعليم والصحة بصورة ايجابية.[27]

4.2.2 الحصول على العمل من خلال الواسطة :

ما يميز الدول التي يسود فيها الفساد هو عدم تكافؤ الفرص في الحصول على منصب عمل من خلال انتشار المحسوبية والنفوذ في الحصول على وظيفة حيث يرى 88% من الجزائريين أن الحصول على عمل يتم عن طريق الواسطة.

5.2.2 الفساد في مؤسسات الدولة :

حسب ما أظهرت البيانات البحثية للبارومتر العربي فقط ارتفعت نسبة المصرحين بوجود فساد كبير أو متوسط بمؤسسات الدولة من 78 % عام 2010 الى 84 % عام 2019.

6.2.2 أكثر القطاعات فسادا :

وفقا لنتائج الدراسات المسحية التي أجرتها منظمة الشفافية الدولية بالشراكة مع البارومتر الافريقي وشركاء وطنيون لشبكة البارومتر العربي اتضح أن أكثر القطاعات فسادا هي:

[27] الجزائر التقرير القطري، البارومتر العربي – الدورة الخامسة، تم الاسترداد من : https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/Algeria_Report_Arabic_Public-Opinion_2019-1.pdf/ 15.07.2020

- ✓ مسؤولي الضرائب حسب 40 % من الجزائريين المشاركين في الاستطلاع
- ✓ أعضاء المجالس المحلية حسب 39 % من الجزائريين المشاركين في الاستطلاع
- ✓ مديرو الشركات حسب 37 % من الجزائريين المشاركين في الاستطلاع
- ✓ الرئيس ورئيس الوزراء حسب 31 % من الجزائريين المشاركين في الاستطلاع
- ✓ القضاة ومأمورو المحاكم حسب 28 % من الجزائريين المشاركين في الاستطلاع

كما يعتبر قطاع الطاقة من أكثر القطاعات التي تعاني من الفساد حسب آخر تقرير أعدته مؤسسة هيرتيج الامريكية.

7.2.2 جهود الدولة في مكافحة الفساد :

باعتبار الفساد أحد أهم العوائق التي تواجه التنمية الاقتصادية وتؤثر على الاقتصاد وحياة الفرد، وفي إطار تقييم جهود الدولة في مكافحة الفساد، يعتقد 69 % من الجزائريين أن أداء الحكومة في مكافحة الفساد سيئ.

وفي هذا الإطار وجب الإشارة الى القانون رقم 22-08 المتضمن تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها كجهاز تم استحداثه لمكافحة الفساد. فبالإضافة إلى الصلاحيات المنصوص عليها في التعديل الدستوري لسنة 2020 تتمتع السلطة العليا بصلاحيات مختلفة تحقق من خلالها الغرض الأساسي من إنشائها والمتمثل في تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في تسيير الشؤون العمومية، وقد نص المشرع الجزائري على هذه الصلاحيات بموجب الفصل الثاني المعنون بـ "صلاحيات السلطة العليا" في المواد من 04 إلى 15 من القانون رقم 22/08.[28]

كما تجدر الإشارة الى المرسوم التنفيذي رقم 24-56 المتضمن القانون الأساسي الخاص لمستخدمي السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، الوارد في الجريدة الرسمية العدد 7 لسنة 2024، اذ يحدد القانون الأساسي الخاص بمستخدمي السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. كما يهدف إلى تنظيم الإطار القانوني لهؤلاء المستخدمين، بما يشمل تصنيفهم، شروط التوظيف، حقوقهم وواجباتهم، والنظام التأديبي المتعلق بهم.

[28] منى مالع، وردة بن بوعبد الله، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته – قراءة في القانون رقم 08/22 الصادر بتاريخ 05 ماي سنة 2022، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد الثاني، 2022، ص863.

انطلاقا من ذلك يمكن القول أن هذا المرسوم يوفر نصوصا قانونية يمكن الاستناد اليها في الدراسات المتعلقة بالفساد وآليات مكافحته، كما يستخدم كدليل لمعرفة الالتزامات القانونية على المستوى المؤسسي وكيفية تطبيق القانون، أضف الى لك فان هذا المرسوم يساعد الباحثين وصانعي السياسات على تحليل مدى فعالية الأطر القانونية في مكافحة الفساد.

الخاتمة:

الفساد هو سلوك غير أخلاقي يقوم على استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح شخصية. ويأخذ الفساد عدة أشكال كالرشوة، المحسوبية، النصب والاحتيال، التزوير وانتشار ظاهرة التسيب الاداري، غسيل الاموال، الوساطة وغيرها.

وإذا ما رجعنا الى الاثار الاقتصادية للفساد فإنها تظهر جليا من خلال:

-انخفاض معدلات الاستثمار الداخلي والخارجي

-التحيز الحضري وزيادة معدلات الفقر

-ارتفاع تكلفة المعاملات نتيجة دفع الرشاوي

-انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد

-تركيز الثروة في يد فئة معينة

-اشاعة روح اليأس في المجتمع وفقدان الثقة.

-التأثير السلبي على سوق الصرف وسوق الاوراق المالية.

ومن أجل قياس مدى انتشار الفساد قامت بعض المنظمات باستخدام مجموعة من المؤشرات التي يعدها خبراء من خلال استطلاع الرأي، ومن بين هذه المؤشرات يوجد مؤشر مدركات الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية، ومن خلال هذا المؤشر يتضح أن الجزائر تحتل مراتب جد متدنية خلال الفترة 2019- 2023 حيث كانت أفضل مرتبة احتلتها هي 117 ضمن مؤشر يضم 180 دولة، اذ حاز المؤشر على 3.6 نقطة كأعلى نقطة طيلة فترة الدراسة، بينما كانت أدنى مرتبة هي 84 سنة 2006. وطيلة فترة الدراسة كانت أحسن نقطة تحصلت عليها الجزائر هي 3.6 مقابل 100 نقطة وهو ما يعني أن الجزائر من بين الدول الاكثر فسادا.

حيث يعتقد 40 % من الجزائريين أنه من الضروري دفع رشوة من أجل الحصول على خدمات تعليم أفضل، و34% من الجزائريين يقرون بضرورة دفع رشوة للحصول على خدمات رعاية صحية أفضل و88% يقولون أن الحصول على وظيفة يتم عن طرق الواسطة. أضف الى ذلك فان 84 % من الجزائريين يقرون بانتشار الفساد في مؤسسات الدولة ويعتبر قطاع الضرائب أكثر القطاعات فسادا. كما أن 69% من المواطنين غير راضين عن جهود الدولة في مكافحة الفساد.

كل ذلك يجعلنا نستنتج أن الفساد مكلف جدا ويظهر ذلك من خلال الاثار الاقتصادية التي تمس بالعديد من القطاعات لذلك وجب اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي من شأنها التقليل والحد من آثار هذه الظاهرة. في هذا الإطار نقترح جملة من التوصيات:

- ✓ تشجيع الابلاغ عن الفساد بوضع مكافآة لذلك
- ✓ وضع قوانين وتشريعات صارمة والحرص على تطبيقها.
- ✓ التقليل من البيروقراطية في الاعمال الإدارية، لتقليل الضغط على جميع الاطراف (عمال أو مستفيدين)، من خلال تقليل الوثائق وكسب الوقت.
- ✓ ابرام اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد مع ضرورة السهر على التزام الحكومات بتنفيذ الاتفاقيات.
- ✓ نشر أسلوب الشفافية في المعاملات.
- ✓ الاشادة بدور الائمة ورجال الدين في محاربة ظاهرة الفساد مع استغلال جميع الفضاءات، وتشجيع دور الاعلام في ذلك.
- ✓ خلق مناصب شغل تتناسب مع المؤهل العلمي لشاغل الوظيفة مع دفع أجور توازي المجهود الذي يقوم به العامل حتى لا يلجأ الى طرق ملتوية لإشباع حاجاته.
- ✓ فتح المجال للإبداع والابتكار أمام الموظفين لمحاربة الروتين، ومنح مكافئة مالية مقابلة لكل نشاط متميز، وهو ما يعود بالنفع على العامل والمؤسسة والاقتصاد.